

تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المنتهية في 2026/03/31

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / مساهمي شركة مينا العقارية
مدينة الكويت - دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة مينا العقارية (الشركة) خلال السنة المنتهية في 2026/03/31 لإبداء الرأي في مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفق المرجعية الشرعية المعتمدة من قبلنا، مع مراعاة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، وقرارات المجامع الفقهية.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "مدونة الأخلاقيات للمهنيين في مجال التمويل الإسلامي" الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لقد التزمنا بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 "إدارة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة أو فحص للقوائم المالية أو ارتباطات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، مع مراعاة اللوائح والقوانين التنظيمية لصناعة الالتزام الشرعي في دولة الكويت.

مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية بناء على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)" ووفقاً لـ إدارتنا رقم (3000) بشأن "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات، مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ومبدأ الأهمية النسبية والذي تختلف بحسب حجم الشركة وطبيعة عملياتها ومخاطرها الشرعية وبناء على بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وما يترتب على ذلك من آثار على منهجية التدقيق وإظهار

الملاحظات في هذا التقرير . وتتطلب هذه المعايير أن تمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها. وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناء على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، بحيث نقوم بأعمالنا على النحو التالي:

- (أ) تحديد واعتماد المرجعية الشرعية.
- (ب) تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي.
- (ج) الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.
- (د) الاطلاع على البيانات المالية للشركة، وتؤكد الشركة ما ورد في تقرير مراقب الحسابات، كما أن الهيئة لاحظت عدم وجود المستندات المؤيدة لتوافق بعض الاستثمارات، وعليه فإننا لم نتمكن من فحص التوافق الشرعي لها.

الرأي

برأينا، وفي ضوء ما تم تزويدنا به وما اطلعنا عليه فإن العقود والمعاملات التي قامت بها شركة مينا العقارية خلال الفترة محل التقرير تمت في مجملها بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الكويت في 2026/07/06



الدكتور / حمد يوسف المزروعى
رئيس هيئة الرقابة الشرعية



الدكتور / محمد عبدالرحمن الشرفا
عضو هيئة الرقابة الشرعية



الدكتور / عبدالرحمن محمد البالول
عضو هيئة الرقابة الشرعية